المملكة المغربية

رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
كتابة الدولة
المكلفة بالتنمية المستدامة

منشور رقم : 1/2017

الرباط في : 10رمضان 1438
موافق ل : 5 يونيو 2017

إلـــى
السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: اعتماد مبادئ الإدارة المسؤولة ايكولوجيا

## سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، لقد كان مجال المحافظة على البيئة، وعلى الدوام، محط عناية واهتمام خاصين من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يؤكد على **"وجوب انتهاج سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، اقتصادا وتوعية"**، وكذا على **"كون تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد في إطار تنمية اجتماعية متوازنة، يقتضي انتهاج سياسة إرادية للمحافظة على البيئة، سياسة قائمة على تعبئة الطاقات وتكريس كل الجهود الوطنية لضمان تنمية مستدامة، قوامها الترابط بين البعدين الاقتصادي والإيكولوجي"**.

وتعززت العناية الملكية أكثر بقضايا التنمية المستدامة في الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22 بمراكش، حيث أعلن جلالته أن الوقت قد حان **"لإصلاح الوضع الراهن. وليس أمامنا أي خيار، إلا العمل على تدارك الزمن الضائع، في إطار تعبئة متواصلة وشاملة، وتناسق إيجابي، من أجل عيش مشترك كريم ومستديم، للأجيال المتعاقبة"**.

في هذا السياق، و تفعيلا لمضامين دستور المملكة الذي نص على حق الجميع في العيش في بيئة سليمة، التزمت الحكومة بإطلاق عدة مشاريع إصلاحية كإنجاز واعتماد ترسانة قانونية تروم المحافظة على البيئة وتشجيع الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر، القادر على ترسيخ الارتباط بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على

- تشجيع استعمال الإدارة الإلكترونية واعتماد نظام أوتوماتيكي لإطفاء الحواسيب ليلا وأيام العطل ونهاية الأسبوع ؛

- العمل على صيانة حظيرة سيارات نقل الموظفين وتجهيزها بمعدات تراعي الحفاظ على البيئة وتكوين السائقين على السياقة الايكولوجية؛

- ترشيد استعمال المياه وتخفيض الاستهلاك المفرط له، بوضع أنظمة وبرامج خاصة لاستشعار التسربات المائية والسقي بالتنقيط للمساحات الخضراء...؛

- تخفيض استهلاك الورق، من خلال استعمال الأوراق القابلة لإعادة التدوير وكذا الاستعمال المشترك للطابعات والناسخات فضلا على اعتماد نظام لفرز الورق عن باقي النفايات والمتلاشيات (البلاستيك، الأجهزة الإلكترونية، ...الخ)؛

- اعتماد المعايير البيئية في طلبيات ومشتريات الإدارة والالتزام باقتناء مشتريات مطابقة للمعايير الايكولوجية؛

- تطوير وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة الموظفين في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة والمحافظة عليها.

وفي انتظار ترويدكم بدليل منهجي تقني في هذا المجال، نهيب بكم حث مصالحكم العمل على إدماج مبدأ المسؤولية الايكولوجية في سير المرافق الإدارية عبر إدراج العنصر البيئي ضمن برامجها ومخططاتها وفي طرق اشتغالها، واعتماد إجراءات وتدابير آنية وبسيطة في شكلها، عميقة وفعالة في بعدها البيئي، مع ترسيخ ثقافة بيئية لدى الموظفين العاملين بها، وحثهم على تغيير سلوكياتهم اليومية بشكل يضمن اقتصاد الطاقة والمحافظة على مكونات البيئة حتى تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية.

إن مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يقتضيه من تغيير لأنماط الإنتاج والاستهلاك، لا تقع فقط على عاتق المقاولات والمستهلكين وعموم المواطنين، إن حماية البيئة من منظور التنمية المستدامة، هي أيضا وقبل كل شيء واجب على المرفق العام ومسؤولية على عاتق الإدارة ، التي يتعين أن تشكل عبر منشآتها المركزية واللامركزة النموذج الذي يحتذى به في إطار الالتقائية وتقاسم الخبرة وتعميم التجارب الفضلى.

مع خالص عبارات التقدير والاحترام.

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة
المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
محمد نعيمد القادر

كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن
والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة
نزهة الوفي

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
الديوان
تاريخ الوصول: 06 يونيو 2017
رقم التسجيل: 5769
أرسل إلى:
تاريخ الإرسال: